LJAST
Libyan Journal of Applied Science and Technology
مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

Volume 12 Issue 01
June 2024
ISSN 2958-6119

تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008 – 2021 م)

د. مفتاح محمد الأطرش[1]، د. عمر المختار ابوزيد[2]

قسم المهن الإدارية والمالية- كلية صرمان للعلوم والتقنية

omarabozed016@gmail.com,Moftahalatresh86@gmail.com

ملخص البحث

هدف البحث إلى تقييم تأثير أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي للفترة(2008-2021) ولغرض تحقيق هذا الهدف ، فقد تطرق البحث لمفهوم السياسة المالية والبطالة وتطور بعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التحليلي الإحصائي والرياضي في قياس تقييم تأثير أدوات السياسة المالية على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008–2021) ، وقد توصلت نتائج البحث إلى استنتاج مفاده "أن العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية (كمتغيرين مستقلين) ومعدل البطالة في ليبيا (كمتغير تابع) خلال الفترة الزمنية (2008- 2021) علاقة غير معنوية أي غير مؤثرة.

الكلمات الدالة: السياسة المالية ، البطالة ، تطور المؤشرات الاقتصادية

Research Summary

The research aimed to estimate the impact of financial policy tools on the unemployment rate in the Libyan economy for the period (2008-2021). For the purpose of achieving this object, the research touched on the concept of unemployment, the development of unemployment, and some related economic variables. The descriptive analytical approach and the statistical analytical method were used to measure and evaluate the impact of financial policy tools on the unemployment rate in the Libyan economy during the period (2008-2021). The result of the research concluded that the relationship between public spending and tax revenues (as independent variables) and the unemployment rate in Libya (as a dependent variable) during the period (2008-2021) is insignificant, that is, not

Influential.

1 . الإطار العام للبحث

1.1. المقدمة

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور وامتد الاهتمام الى الخبراء الاقتصاديين وبعض المنظمات الدولية و الى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبيرة التي

Copyright © LJAST

حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

باتت تهدد استقرار الكثير من الدول ، وتتفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي تحققه وبالسياسة الاقتصادية المنتهجة بما في ذلك السياسة المالية ، إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المحرك الديناميكي للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولدة لفرص العمل

1 .2 . مشكلة الدراسة

ان السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية واهمها البطالة عبر الإفصاح بدعم القطاع العام واتباع سياسة مالية توسعية داخل الاقتصاد ربما لم تؤد الغرض المنشود في معالجة البطالة لوجود تحديات كثيرة واجهت العملية السياسية وانعكست تأثيرها على الواقع الاقتصادي.

من خلال السرد السابق يمكن القول أن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن السؤال التالي:

هل ساهمت أدوات السياسة المالية في تخفيض معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

1 .3 . أهمية البحث

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة أدوات السياسة المالية (النفقات العامة – الايرادات الضريبية) ومدى تأثيرها في عالج المشاكل والاختلالات الاقتصادية ومن واهمها تخفيض معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي.

1 .4 . فرضية البحث

ان السياسة المالية كانت توسعية من خلال دور أدواتها النفقات العامة و الايرادات الضريبية وهذا ما يجعل تأثيرها واضحا على البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

1 .5 . هدف البحث

توضيح تقييم تأثير أدوات السياسة المالية في تقليص نسب البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

1 .6 . منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج أو أسلوب التحليل الوصفي ، ومنهج أو أسلوب التحليل الكمي ، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالنفقات العامة و الايرادات الضريبية بغرض الكشف عن فعاليتها في تخفيض معدلات البطالة خلال فترة البحث.

1 .7 . فترة البحث

يغطي البحث الفترة من (2008-2021)

1 .8 . الدراسات السابقة

1 - **دراسة (سليم عقون)** قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير وقد حاول الباحث من خلاله الاجابة على الإشكالية الرئيسية مفادها ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وقد توصل من خلال النماذج القياسية لهذه الدراسة أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى إتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والانتعاش الاقتصادي.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

2 – **دراسة (نذير ياسين (2010)** اثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسيه تحليلية وتم طرح إشكاليه التالية ما مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على ظاهره البطالة في الجزائر ؟ حيث لخص الباحث جمله من النتائج ومن أهمها:

- تميزت السياسة الانغلاقية خلال الفترة 1990-1970 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلات نفقات التسيير او نفقات التجهيز وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة.

- هناك الاختلاف بين مختلف المدارس الفكرية فيما يتعلق بأسباب وجود حاله من البطالة أنتج نوع آخر من الاختلاف بيت هذه التوجهات و هو فيما يتعلق بالسياسات الكفيلة بعلاج مشكله البطالة

- .ان خطر البطالة في الجزائر لا يمكن في حجمها فقط إنما في بنيتها فهي بطالة تمس فئه الشاب وذكور.

3 – **تناولت دراسة (علي عبد الســـــالم الجروش ي ، مصعب معتصم سعيد ارباب – 2012م)** قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962 – 2012. ومن اهداف هذه الدراسة تحليل وقياس معدلات البطالة وابعادها في الاقتصاد الليبي والتعرف على حجم البطالة في الاقتصاد الليبي

ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب التحليلي الإحصائي والرياضي في قياس معدل البطالة الحقيقي وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية) ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وكذلك عدم وضوح السياسات والتشريعات المنظمة لسوق العمل والأنشطة الاقتصادية والتي كانت سببا في حدوث الاختلالات في سوق العمل الليبي.

4 – **دراسة (مهند خميس عبد 2014 م)** فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003

وان الهدف الرئيس للمبحث دراسة ابرز التطورات للسياسة المالية في الاقتصاد العراقي في جانب الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) للفترة (2003 – 2014 م) واثرها على مستوى البطالة في العراق ، وقد توصل البحث الى

عدد من الاستنتاجات كان من أهمها أن زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ويعكس الدور الذي تلعبه السياسة المالية من خلال أدواتها في التقليل من معدلات البطالة.

2 . الإطار النظري

2 .1 . السياسة المالية مفهومها- أهدافها – أدواتها

2 .1 .1 . مفهوم السياسة المالية: السياسة المالية تعنى بكيفية استخدام الضرائب والانفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية[1] ، وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثاً حكومات هذه البلدان باستخدام

السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعجيل بمعدلات التكوين الرأسمالي وليس بهدف تحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة وخصوصاً التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصادي ، ولذلك فان البلدان النامية

[1] M.C. VAISH ; " Essentials of Macroeconomic Management " ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi , 2009

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

بدأت تستخدم وسائل السياسة المالية للمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وحماية الانتاج المحلي والسيطرة على مستويات الاسعار ، وحيث ان مستوى الدخول في

البلدان النامية ومنها العراق منخفضاً فأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع فيها ، وان الميل الحدي للادخار يكون منخفضاً تبعاً لذلك ، ولذلك فأن السياسة المالية في هذه البلدان يجب عليها ان تسعى الى تحويل هذه المدخرات

نحو القنوات الانتاجية من خلال ادوات السياسة المالية وخصوصاً الضرائب باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات الاجبارية وفي نفس الوقت تخفض من مستوى الاستهلاك البذخي بشكل فعال[2]

2. 1. 2 . اهداف السياسة المالية: تتميز السياسة المالية بأن لها جملة من الاهداف التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات في مستويات التنمية الاقتصادية ويمكن التعرف على أهم هذه الاهداف كما يلي:

أ – زيادة معدلات الاستثمار : يتمثل استخدام ادوات السياسة المالية لتشجيع بعض الانواع من الاستثمارات وعرقلة البعض الاخر غير المرغوب فيه ، وفي البلدان النامية تتمثل المشكلة الرئيسية في ايجاد موارد مالية كافية لأغراض الاستثمار في ظل غياب المدخرات ، ولذلك يتوجب العمل على تخفيض الاستهلاك وفرض الضرائب مع زيادة معدلات الضرائب القائمة بشكل تصاعدي اضافة الى ان التحفيز المالي كالإعفاءات الضريبية من الممكن ان تعكس صورة ايجابية في زيادة نمو الاستثمارات وخصوصاً في القطاع الخاص .

ب – زيادة فرص العمل : تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للأفراد العاطلين عن العمل من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات وتبرر اهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية ومنها العراق .

جـ ــ تشجيع الاستقرار الاقتصادي : تتميز البلدان النامية بأنها اكثر عرضة للتقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العالمي وذلك بسبب طبيعة اقتصاداتها وارتباطها بالأسواق العالمية ، حيث تصدر هذه البلدان المنتجات

الاولية الزراعية والمعدنية للأسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية ، ولغرض تقليل اثر التقلبات الدورية العالمية المؤثرة في اقتصادات البلدان النامية فأنه في فترة الرواج فأن الضرائب على الصادرات والواردات

يمكن ان تستخدم لهذا الغرض وان نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الاستيرادات الكمالية وفرض الضرائب وزيادة المدخرات المحلية[1].

د ــ مواجهة مشكلة التضخم : تهدف السياسية المالية عبر ادواتها المختلفة الى معالجة التضخم النقدي فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية المؤدية الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي

لاستيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب وعدم اكتمال الاسواق فأن الاسعار تميل نحو الارتفاع وهذه بدورها تعمل على تعزيز طلبات الافراد نحو رفع الاجور في القطاعات الانتاجية ، عليه فأن الضرائب المباشرة والتصاعدية تكون احدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية الى جانب سياسة الانفاق الحكومي.

هـ ــ اعادة توزيع الدخل القومي : ان التفاوت الكبير في الدخول يؤدي الى تفاقم مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ، ولهذا تهدف السياسة المالية نحو ازالة التفاوت و توجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية

[2] D.N. Dwivedi ; " Macroeconomics : Theory and Policy " ; 3rd ed. ; Tata McGraw- Hill Education Private Limited ; New Delhi; New India ; 2010

1 - حراق مصباح ، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 6 ، ص 9 ،2012

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

الاقتصادية ، وتجدر الاشارة الى ان نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية وحجم الانفاق العام واتجاهاته[1].

2 .1 .3 . ادوات السياسة المالية: تشتمل السياسة المالية على ادوات تستخدمها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث التقلبات الدورية في الاقتصاد ويمكن توضيح اهم هذه الادوات بالاتي :

أ ـ الضرائب : تشكل الضرائب بأنواعها المختلفة ادوات رئيسية للسياسة المالية وهي وسيلة فعالة لتخفيض الاستهلاك وتوفير موارد مالية الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها وخدمة اهداف التنمية الاقتصادية ، وهنا لابد من الاشارة الى أن الهدف المالي لا يتعين ان يكون الهدف الاساسي من استخدام الضرائب وإنما يجب ان تستخدم أيضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية دون ان

يكون ذلك عائقاً امام جهود العمل والاستثمار وان تكون السياسة الضريبية منسجمة مع التوزيع العادل للعبء الضريبي[1] . وفي السنوات الاخيرة واجهت العديد من البلدان النامية مشكلات ازدياد العجز المالي وتفوق الانفاق العام على الايرادات العامة بسبب برامجها التنموية الطموحة ، ولهذا اضطرت هذه البلدان لتخفيض انفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب وزيادة فاعلية وكفاءة طرق جباية الضرائب .

ب ـ الانفاق العام : تتجه اغلب الحكومات ومن خلال الانفاق العام الى تأسيس مشروعات لا يستطيع المستثمرون في القطاع الخاص من تأسيسها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يوجهونها كما هو الحال للصناعات الثقيلة والانفاق العام ينقسم الى انفاق جاري يخصص لتقديم الخدمات العامة وانفاق استثماري يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس .. الخ وتستخدم الحكومة الانفاق ايضا لمعالجة الاوضاع الاقتصادية فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض الانفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الاسعار ويحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة حيث تعمل الحكومة على زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب والانتاج والدخول وتوفر فرص عمل للأفراد العاطلين[2].

3 . البطالة

لابد ونحن نتناول مفهوم البطالة ان نعرف من هو العاطل عن العمل ؟ .

3 .1 . مفهوم البطالة

قد يسارع اي شخص الى القول ان العاطل عن العمل هو الشخص الذي لا يعمل ، ولكن هناك عدد كبير من الافراد كالأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين احيلوا الى التقاعد ويحصلون على المعاشات الاجتماعية هؤلاء لا يمكن اعتبارهم عاطلين ، لان العاطلين يجب ان يكونوا قادرين على العمل ، كما قد يكون هنالك عدد من الافراد القادرين على الع مل والذين لا يعملون فعلاً ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لانهم لا يبحثون عن العمل

1 - مهند خميس عبد ، فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 11 العدد 2 ، ص 147 ، 2019

1 - غدير ،هيفاء غدير السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري منشورات الهيئة العامة السورية- دمشق ، ص 15 ، 2010

2 - شياب .مجدي محمود ، الاقتصاد المالي :نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية ، ص 5- 7 ، 1988

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

مثل الطلبة في كافة المراحل الدراسية ممن بلغوا سن العمل فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لكنهم لا يبحثون عن العمل ويفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة ليستفيدوا منها في المستقبل للحصول على وظائف ذات اجور اعلى لذلك لا يجوز احتسابهم عاطلين عن العمل ، ومن ناحية اخرى هنالك من يعملون ويبحثون عن عمل افضل

ورغم تسجيلهم في مكاتب العمل كعاطلين عن العمل لكنهم في الحقيقة ليسوا كذلك او هنالك من يعملون لبعض الوقت وهم يفضلون العمل بفترة كاملة لذلك يبحثون عن العمل .

نستنتج مما سبق انه ليس كل من يبحث عن العمل يعد عاطلاً وفي نفس الوقت ليس كل من لا يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل ، وعموماً هنالك شرطان اساسيان لتعريف العاطل بحسب الاحصائيات الرسمية هما: الشرط الأول ان يكون قادراً على العمل ، والشرط الثاني ان يبحث عن فرصة العمل[1].

تأسيسا لما سبق فقد اوصت منظمة العمل الدولية (ilo) على تعريف العاطل عن العمل بانه (كل من هو قادر على العمل ، ويرغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن لا يجده.

اما في التحليل الاقتصادي فان كلمة البطالة تعني (الاجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل). وكذلك اوضحت دائرة المعارف الامريكية ان البطالة يقصد بها (حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير الى الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه)

3 . 2 . انواع البطالة

تعددت انواع البطالة منذ الازمة الاقتصادية الكبرى التي اصابة النظام الرأسمالي وكل واحدة منها ظهرت في مرحلة معينة وظروف معينة مر بها النظام الرأسمالي خلال مراحل تطوره ونمو اقتصاداته وحتى يومنا هذا ، ويمكن ان نوضح اهم هذه الانواع من البطالة بالتالي

– **البطالة الدورية:** وهي البطالة الناتجة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية بوتيرة واحدة او منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني من ثلاث الى عشر سنوات بمصطلح الدورة الاقتصادية التي تمتاز بالتكرار والدورية حيث تتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين الاولى مرحلة الرواج او التوسع يتجه فيها حجم الانتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ التوسع نهايته بالوصول للقمة وعندها تبدا الازمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي الى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته بالوصول الى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدا من جديد الانتعاش ويبدا النشاط الاقتصادي بالتوسع مرة اخرى ... وهكذا وعلى هذا يتوقع ان يزداد الطلب على العمالة في اوقات التوسع (الرواج) ويقل في اوقات الهبوط (الانكماش) .

– **البطالة الموسمية:** وهي ما يعرف ايضا بالبطالة المؤقتة وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الافراد وفقها بالعمل لفترات ولا يعملون لفترات اخرى ، مثلما يحصل في معظم ارياف الدول العربية حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتهي في فترات اخرى ، كأن يعمل الطلاب في فصل الصيف ولا يعملون في بقية الفصول (رغم ان الطلاب منهم من لا يدخلون في مرحلة العمالة اساساً كما اشرنا) علما ان هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية باعتبار ان العامل لا يعمل طوال السنة .

[1] - رحيمي عيسى و فرقاد عادل ، ظاهرة البطالة أسبابها وأثارها ، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، العدد00 ، ص 3 ، 2018 .

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

– **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب الانتقال المستمر للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل بالفرص المتاحة فيه ، بمعنى ان فترة البحث عن العمل قد تطول بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى اصحاب الاعمال او الباحثين عن

العمل رغم ان كلاً منها يبحث عن الاخر ، وبهذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين ان البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل .

– **البطالة الهيكلية:** وهو النوع الذي يشير الى تعطل يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل ، وتلك التغيرات قد تكون بسبب تحول دخول نظم تكنلوجية حديثة او انتاج سلع جديدة او تغيير في هيكل الطلب على المنتجات وكذلك دخول فئات ومهارات اضافية الى مجال العمل بمعنى اننا قد نواجه فائض عرض في سوق عمل ما او فائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل اخرى ويبقى هذا الاختلال قائما حتى تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب .

ـ **البطالة المقنعة:** ان البطالة المقنعة التي تكون في حالة تعطل غير ملموس كمياً يستمر خلاله الناتج الحقيقي الحدي بالانخفاض عند مستوى الصفر ، او ربما تحت الصفر مع استمرار دخول العاطلين بسبب هذا النوع من

البطالة وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في الزراعة وعندما يسود المجتمع الريفي الكفاف والاستهلاك الذاتي للمحصول[1].

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية ، وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة ، يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية ، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع الفئة النشطةعند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئـة النشطـة = العاملـون + العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا - بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم - مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة. أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم. أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

أ - وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 16-15 سنة فما دون سن معينة ، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

1 - أحمد مندور وعطية المهدي ، دور السياسة المالية في مواجهة البطالة في ليبيا ، مجلة العلوم البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس المجلد الثاني والأربعون، الجزء الثالث ، ص 10-11 ، 2018

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

ب- الأفراد فوق سن معينه هي سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

ج- : الأفراد من فئات معينة:

- هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة ، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة[1].

4 . العلاقة بين السياسة المالية والبطالة

تعتبر السياسة المالية وادواتها من الاجراءات التي تستخدمها الدول في التأثير بالنشاط الاقتصادي سواء كانت الدول رأسمالية ام نامية وهذا التأثير سواء كان على مستوى تحقيق التوازن العام او تخفيض نسب البطالة او

التضخم يختلف بطبيعة الحال ما بين هذه الدول تبعاً للتطور الاقتصادي فيها . لقد ادت حالة التطور الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وامتدادها الى ثلاثينات القرن العشرين الى خروج الدولة من حيادها التقليدي في زمن الكلاسيك الى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التشغيل الكامل

للموارد الاقتصادية خاصة بعد الازمة الاقتصادية الكبرى ، كما اشرنا وتطبيق افكار الاقتصادي الانكليزي كينز والسماح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق التأثير بمكونات الطلب الفعال (الاستهلاكي

والاستثماري) من خلال استخدام السياسة المالية وادواتها والذي فرضته مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي بحيث ادى الى ظهور النهج المتضمن الاسس التالية.

1- ان الهدف من التدخل الحكومي هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع او خفض الطلب الفعلي لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي عبر اللجوء الى سياسة الموازنة ، ففي اوقات الكساد يتم التوسع في الانفاق العام في حين يتم تقليل هذا الانفاق عند حدوث موجات تضخمية في اوقات الرواج ، وهنا فأن الدولة اصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المالي .
2- السياسة المالية سمحت للدولة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة (اصحاب الميل المرتفع للاستهلاك) ضد مصالح الطبقات الغنية (اصحاب الميل المنخفض للاستهلاك) وما لهذه الاجراءات من مبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
3- لم تعد الضريبة كونها اداة للتمويل فقط وانما فقدت حيادها التقليدي واصبحت اداة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف الدول كونها متقدمة ام نامية .
4- توجه الاقتصاد الرأسمالي بعد اتباع السياسة الكنزية في تمويل الانفاق العام الى اسلوب الاقتراض بدلاً من الضرائب باعتبار ذلك ينعش الطلب الفعال بشكل اكبر .

1- حمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة دمشق ، ص 15 ، 2006

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يتضح مما سبق اعلاه ان الدولة باستخدامها السياسة المالية وادواتها انما تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية الى جانب الهدف المالي ، بمعنى اخر لم تعد السياسة المالية تبحث عن تحديد الاعباء العامة وكيفية

توزيعها على الافراد بل اضيفت الى ذلك الكيفية باستخدام هذا العبء المالي والاثار المترتبة عليه من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

يضاف الى ما سبق في الدول النامية فان السياسة المالية تساهم في تكوين راس المال من خلال زيادة معدلة عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ اشكال متعددة كمشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من اجل توفير فرص العمل خاصة وان القطاع الخاص في هذه المراحل يحجب عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز اهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين راس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي[1].

ومن جانب اخر فان ظروف الدول النامية لا تسمح بان كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي عبر التأثير بالميل للاستثمار ولكونها ضعيفة اصلاً بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال (MEC) بالنسبة لمعدل الفائدة ، فعليه فان السياسة المالية تؤثر في ربحية راس المال وقد تكون اثارها مشجعة لراس المال الخاص والعكس صحيح[1] .

5 . تطور أدوات السياسة المالية ومعدلات البطالة بالاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

1. 5 . تطور السياسة المالية

كما ذكرنا سابقاً أن السياسة المالية هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برنامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، العمالة ، الادخار الاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار

المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

1. 1. 5 . تطور الانفاق العام: شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فتره البحث تقلبات ملحوظه ، سواء في مستوياته أو في معدلات نموه ، عكست و إلى حد كبير طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال فتره البحث في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ولمعرفة تطور حجم الإنفاق العام ومكوناته من إنفاق جاري وإنفاق تنموي ومعدلات النمو ومدى مساهمة كل منها في إجمالي الإنفاق العام ، ولتوضيح هذه التطورات وتتبعها يمكن استعراض وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) تطور الإنفاق العام ومكوناته ومعدلات النمو ونسب المساهمة في إجمالي الإنفاق

[1] - محمد جمال ذيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع عمان ، ص 20 ، 2003.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق الجاري	الإنفاق التنموي	الإنفاق الإضافي	معدل نمو الإنفاق العام%	معدل نمو الإنفاق الجاري %	معدل نمو الإنفاق التنموي %
2008	44115.5	11874.8	28903.3	3337.4	-	-	-
2009	35677.2	10252.9	18983.9	6440.0	-19.2	-13.7	-34.3
2010	54498.8	15121.3	23729.4	15648.1	52.7	47.5	25.0
2011	23366.5	17580.1	0.0	5786.4	-57.1	16.3	0.0
2012	53941.6	36733.0	5500.0	11708.6	130.9	108.9	0.0
2013	65283.5	42598.5	13276.5	9408.5	21.0	16.0	141.4
2014	43814.2	26892.0	4482.4	12,439.8	-32.9	-36.9	-66.2
2015	36014.9	23933.1	3861.9	8,219.9	-17.8	-11.0	-13.8
2016	28787.9	21315.8	1398.3	6073.8	-20.1	-10.9	-63.8
2017	32692.0	24834.3	1887.7	5,970.0	13.6	16.5	35.0
2018	39286.4	29269.2	3390.4	6,626.8	20.2	17.9	79.6
2019	45813.0	33940.5	4637.5	7235.0	20.2	16.0	36.8
2020	37310.0	25382.0	1801.0	10127.0	-18.7	-25.2	-61.2
2021	85775.9	41064.2	17390.2	27321.5	130.0	61.8	865.6

المصدر:1 – إعداد مختلفة من تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي
2 – المتوسطات ومعدلات النمو ونسب المساهمة من إعداد الباحث.

من تتبع البيانات المتعلقة بتطور النفقات العامة ومعدلات نموه نستنتج :

أ– تميز الإنفاق العام بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة ، حيث تراوح ما بين (23366.5) مليون دينار عام 2011 كحد أدنى ، و (85775.9) مليون دينار كحد أقصى عام 2021 .

ب- إن معدلات النمو خلال فترة الدراسة اتسمت بالتذبذب بين الايجابي والسلبي ، حيث تراوحت ما بين (57.1-%) كحد أدنى عام 2011 ، و (130.9%)كحد أقصى عام 2012 .

5 .1 .2 . تطور الإنفاق الجاري: من تتبع البيانات المتعلقة بتطور الإنفاق الجاري ومعدلات نموه نستنتج :

أ- إن الإنفاق الجاري في بداية الفترة اتسم بالزيادة ، حيث ارتفع من (11874.8) مليون دينار عام 2008 حتى وصل إلى(42598.5) مليون دينار عام 2013 ، ثم اخذ بعد ذلك بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، ثم عاد إلى الارتفاع مرة أخري في نهاية فترة البحث حين وصل إلى(41064.2) عام 2021 .

ب- إن معدلات النمو خلال فترة الدراسة اتسمت بالتذبذب بين الايجابي والسلبي حيث تراوحت ما بين (36.9-%) كحد أدنى عام 2014 ، و (108.9%) كحد أقصى عام 2012 .

5 .1 .3 . تطور الإنفاق التنموي (الاستثماري) : من تتبع البيانات المتعلقة بتطور الإنفاق التنموي ومعدلات نموه نستنتج :

أ- إن الإنفاق التنموي خلال فترة الدراسة اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوح ما بين (1398.3) مليون دينار كحد أدنى في عام 2016 ، و(28903.3) مليون دينار كحد أقصى عام 2008.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

ب- إن معدلات النمو خلال فترة الدراسة اتسمت هي الأخرى بالتذبذب بين الايجابي والسلبي حيث تراوحت ما بين (66.2-%) كحد أدنى عام 2014، و (865.6%) كحد أقصى عام 2021 .

4. 1. 5 . تطور الإيرادات العامة

الجدول رقم (2) تطور الايرادات العامة ومكوناتها ومعدلات النمو ونسب مساهمة الايرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة.

السنة	الايرادات العامة	الايرادات الضريبية	الايرادات النفطية	ايرادات اخرى	معدل نمو الإيرادات العامة%	معدل نمو الإيرادات الضريبية%	نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة%
2008	72741.2	8324.2	64417.0	-	-	-	11.4
2009	41785.0	6438.0	35347.0	-	-19.2	-13.7	15.4
2010	61503.1	5790.1	55713.0	-	52.7	47.5	9.4
2011	16813.3	983.2	15830.1	-	-72.7	-83.0	5.8
2012	4131,7	3199.2	3932,6	-	-75.4	225.4	77.4
2013	6763,5	2987.9	7775,5	-	63.7	-6.6	44.2
2014	21543.3	1566.7	19976.6	-	218.5	-47.6	7.3
2015	16843.4	6245.7	10597.7	-	-21.8	298.7	37.1
2016	8595.2	1929.7	6665.5	-	-49.0	-69.1	22.5
2017	22337.6	3128.6	19209.0	-	160.06	62.1	14.0
2018	49143.6	2435.4	33475.8	13232.4	60.8	-22.2	6.8
2019	57365.2	2,523.2	31,394.7	23447.3	16.7	3.6	4.4
2020	22818.0	2810.0	5280.0	15257.0	-60.2	11.4	12.3
2021	105620.0	2,251.1	103368.9	-	362.9	-19.9	2.1

المصدر:1 – إعداد مختلفة من تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي
2 – المتوسطات ومعدلات النمو ونسب المساهمة من إعداد الباحث.

من تتبع البيانات المتعلقة بتطور الإيرادات العامة ومعدلات نموها نستنتج :

أ– إن الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان خاصة في بداية فترة الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (4131,7) مليون دينار كحد أدنى عام 2012 و(105620.0) مليون دينار كحد أقصى عام 2021 .

ب– إن معدلات النمو خلال هذه الفترة اتسمت بالتذبذب بين الايجابي والسلبي ، حيث تراوحت ما بين (75.4-%) كحد أدنى عام 2012 ، و (362.9%) كحد أقصى عام 2021.

5. 1. 5 . تطور الإيرادات النفطية: من تتبع البيانات المتعلقة بتطور الإيرادات النفطية ومعدلات نموها ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نستنتج :

أ– إن الإيرادات النفطية خلال فترة البحث اتسمت أيضا بالتذبذب بين الزيادة والنقصان في اغلب سنوات الدراسة ، حيث تراوحت ما بين (3932,6) مليون دينار كحد أدنى عام 2012 ، و (103368.9) مليون دينار كحد أعلى عام 2021 .

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

5 .1 .6 . تطور الإيرادات السيادية: من تتبع البيانات المتعلقة بتطور الإيرادات السيادية ومعدلات نموها ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نستنتج :

أ- إن الإيرادات السيادية اتسمت في بداية فترة البحث بالانخفاض خاصة خلال الاعوام (2008-2011) ثم أخذت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (983.2) مليون دينار كحد أدنى عام 2011 ، و (8324.2) مليون دينار كحد أقصى عام 2008 .

ب- إن معدلات النمو خلال فترة الدراسة اتسمت هي الأخرى بالتذبذب بين الايجابي والسلبي حيث تراوحت ما بين (83.0-%) كحد أدنى عام 2011 ، و (298.7%) كحد أقصى عام 2015 .

ج– إن نسبة مساهمة الإيرادات السيادية إلي إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة اتسمت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (2.1%) كحد أدنى في عام 2021
و (77.4%) كحد أقصى عام 2012.

5 .1 .7 . مدى مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام خلال فترة البحث (2008-2021)

جدول رقم (3) مدى مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام خلال فترة البحث.

السنة	الإيرادات الضريبية	الانفاق العام	مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام%
2008	8324.2	44115.5	%18.9
2009	6438.0	35677.2	18.0%
2010	5,790.1	54498.8	%10.6
2011	983.2	23366.5	% 4.2
2012	3,199.1	53941.6	% 5.9
2013	2,987.9	65283.5	% 5.6
2014	1,566.7	43814.2	% 3.6
2015	6,245.7	36014.9	% 17.3
2016	2,179.7	28787.9	% 7.7
2017	3,128.6	32692.0	% 9.6
2018	2,435.4	39286.4	% 6.1
2019	2,523.2	45813.0	%5.5
2020	2,281.0	37310.0	% 6.1
2021	2,251.1	85775.9	%2.6

الجدول من أعداد الباحث استنادا الى الجداول السابقة.

ومن خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (3) يمكن استخلاص ما يلي:

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

أ- إن نسبة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام بالاقتصاد الليبي خلال فترة البحث اتسمت بالتذبذب ما بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوحت ما بين (2.6%) كحد أدنى عامي 2021 ، و (48.9%) كحد أقصى عامي 2008.

ب- بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام (8.3%) تقريباً.

ويرجع السبب في انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام إلى عدة أسباب منها:

1- زيادة وارتفاع إيرادات النفط والاعتماد الرئيسي في الإنفاق العام على الإيرادات النفطية.

2- ضعف تحصيل الإيرادات الضريبية وخاصة الضرائب المباشرة ، والذي يرجع بالدرجة الرئيسية إلى:

- ضيق قاعدة المجتمع الضريبي بسبب أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد غير رسمي ، وبالتالي لا يتم حصره ضمن المجتمع الضريبي.
- عدم تطور الإدارة الضريبية والجهاز القائم على تحصيل الضرائب بالقدر الكافئ.
- صعوبة تحصيل الإيرادات الضريبية من القطاع الخاص ، وذلك بسبب عدم توفر البيانات الخاصة بالدخل الخاضع للضريبة من جهة وعدم مصداقية وشفافية هذه البيانات من جهة أخرى.

5 .1 .8 . تطور معدل البطالة: وللتعرف على التغيرات التي طرأت على تطور معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث ستتم الاستعانة ببيانات مؤشرات البطالة ، ، والمعروضة بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) تطور معدلات البطالة خلال فتره البحث

السنة	معدل البطالة%	معدل النمو%
2008	16.5	-
2009	17.2	4.242
2010	17.6	2.325
2011	19.6	11.363
2012	19.0	3.063-
2013	18.3	3.684-
2014	17.1	6.557-
2015	16.1	5.847-
2016	16.2	0.621
2017	17.1	5.555
2018	17.3	1.169
2019	19.6	13.3
2020	20.3	3.6
2021	20.6	1.5

المصدر: مصلحة التعداد وزارة التخطيط.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول السابق وبالنظر إلى معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث نلاحظ إن الاقتصاد الليبي عانى من مشكلة البطالة.

وأظهر مؤشر البطالة في ليبيا تراجعا نسبيا منذ العام 2012 وحتى 2017 ، حيث سجلت في 2012م ، 19 % وتراجعت النسبة في كل عام حتى وصلت إلى 17.3% في2018 واللافت أن نسبة البطالة في البلاد سجلت ارتفاعاً في العام 2011 بنسبة 19.6%، بسبب الأحداث الأمنية والسياسية في البلاد ، وتأثيرها المباشر على الأوضاع الاقتصادية بمختلف القطاعات. وفي ظل التخبط بالسياسات الاقتصادية وعدم وضوح الرؤى المستقبلية وانهيار سعر الدينار مع ما يسببه من ارتفاع في اسعار السلع والخدمات بنسب غير مسبوقة ووسط انتشار لظواهر اخرى كالرشى والفساد حتى باتت ليبيا تتذيل قائمة الشفافية الدولية بحسب المنظمات الدولية المهتمة والمتخصصة

بهذا المجال ، فإن مشكلة البطالة تبدو مرشحة للارتفاع فلا شيء يلوح بالأفق يبشر بانفراجها فالاقتتال الداخلي لازال يمزق البلاد ولازالت هناك حكومتان تتنازعان الاختصاصات في ظل انشطار وازدواج لمؤسسات اقتصادية هامة كالبنك المركزي ومؤسسة النفط ومؤسسة الاستثمار.

6 . الجانب التطبيقي

6 .1 . مصادر بيانات النموذج القياسي

اعتمدت الدراسة الحالية على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الليبي ، التي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الفترة الزمنية من 2008 إلى 2021.

لقياس دور أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة خلال فترة البحث وتوضيح العلاقة بين الإيرادات الضريبية والانفاق العام من جهة ومعدلات البطالة من جهة أخرى تم استخدام نماذج قياسية لذلك وتم تطبيقها على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإيرادات الضريبية والانفاق العام ومعدلات البطالة والموضحة بالجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

السنة	الانفاق العام	الايرادات الضريبية	معدل البطالة %
2008	44115.5	8324.2	16.5
2009	35677.2	6438.0	17.2
2010	54498.8	5790.1	17.6
2011	23366.5	983.2	19.6
2012	53941.6	3199.2	19.0
2013	65283.5	2987.9	18.3
2014	43814.2	1566.7	17.1
2015	36014.9	6245.7	16.1
2016	28787.9	1929.7	16.2
2017	32692.0	3128.6	17.1

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

17.3	2435.4	39286.4	2018
19.6	2523.2	45813.0	2019
20.3	2281.0	37310.0	2020
20.6	2251.1	85775.9	2021

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة.

2. 6 . وصف متغيرات النموذج القياسي

1- متغير الإنفاق العام (م. مستقل)

2 - متغير الإيرادات الضريبية (م. مستقل)

3- متغير معدل البطالة (م. تابع)

توصيف المتغيرات باستخدام الاحصاء الوصفي يعد من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. **وفيما** يلي يقدم الباحث عملية وصف لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الاحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

الجدول رقم (6) نتائج وصف متغيرات النموذج القياسي للدراسة الحالية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة
الإنفاق العام	**44741.242**	**12403.3057**	**23366.5**	85775.9
الإيرادات الضريبية	**3577.428**	**2387.1640**	**983.2**	**8324.2**
معدل البطالة	**18.0**	**1.1130**	**16.1**	**20.6**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول السابق نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، **وفيما يلي** عرض تحليلي لهذه المقاييس لمتغيرات النموذج كلا على حده:

أ- **وصف متغير الإنفاق العام تشير** المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (6) إلى أن متوسط الانفاق العام خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة بلغ (**44741.242**) دينار، بانحراف معياري بلغ

(12403.3057) ، في حين بلغت أقل قيمة للإنفاق العام تشهدها البلاد كانت (23366.5) دينار في سنة 2011. وربما يعزى هذا الانخفاض في الإنفاق العام إلى شدة الاضطرابات التي شهدتها البلاد في هذه الفترة ، وإن أكبر انفاق قامت به الحكومات الليبية المتعاقبة بلغ (85775.9) دينار في عام 2021.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

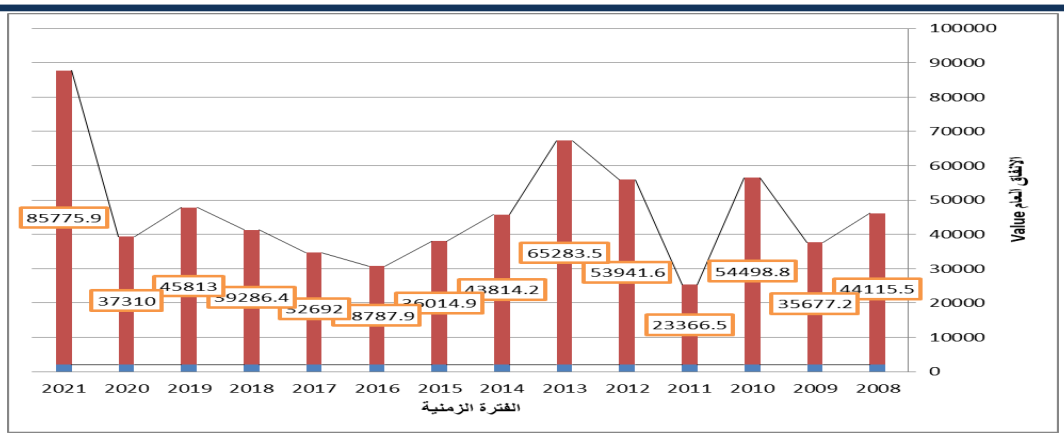

الشكل رقم (1) اتجاه الانفاق العام خلال الفترة الزمنية (2008 -2021).

كما تشير المعطيات الاحصائية في الشكل البياني رقم (1) إلى تذبذب في اتجاه الانفاق العام صعودا وهبوطاً مما يدل على عدم وجود خطط مدروسة ولا سياسات اقتصادية ومالية رشيدة من طرف الحكومات الليبية المتعاقبة ، وهذا ما يفسر التذبذب في حجم الإنفاق العام.

ب- وصف متغير الإيرادات الضريبية: تشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (5) إلى أن المتوسط العام للإيرادات الضريبية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة بلغ (**3577.428**) دينار، بانحراف معياري بلغ (2387.1640)، في حين بلغت أقل حصيلة للإيرادات الضريبية بقيمة (983.2) دينار في سنة 2011 وربما يعزى هذا التدني في حصيلة الإيرادات الضريبية إلى حدة الاضطرابات التي شهدتها ليبيا في تلك الفترة ، كما إن أكبر حصيلة من الايرادات الضريبية بقيمة (8324.2) دينار في العام 2008 وربما تعزى هذه الحصيلة مقارنة بغيرها في الفترة الزمنية قيد الدراسة إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عايشتها البلاد في تلك الفترة.

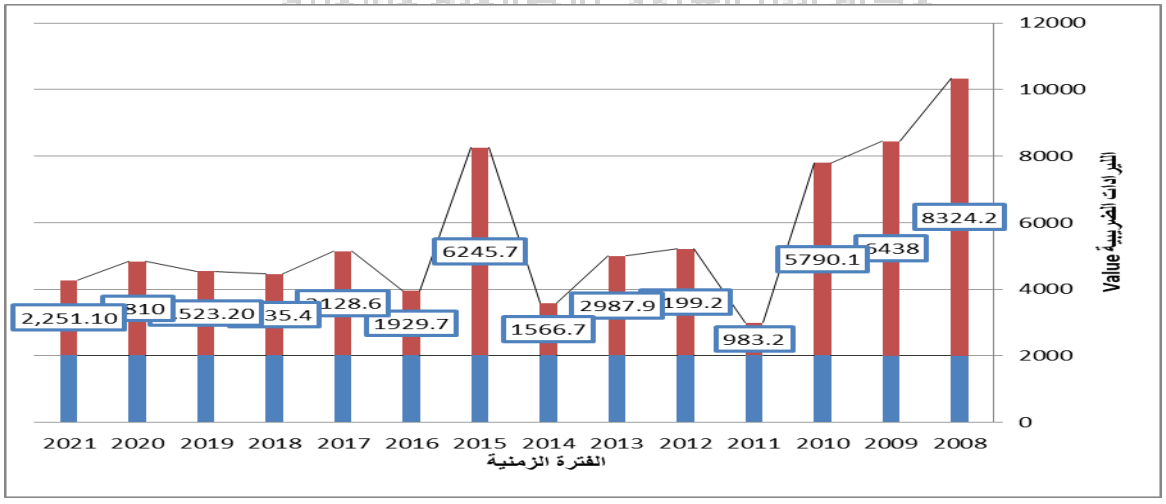

الشكل رقم (2) وصف متغير الإيرادات الضريبية خلال الفترة الزمنية (22008 - 2021).

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يلاحظ في الشكل البياني رقم (2) بأن جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا تواجه مشاكل مع مرور الزمن مما ينبئ بمشاكل جدية في سياسات جباية الضريبة بالدولة الليبية ، هذا فضلا عن التهرب الضريبي وسبل مواجهته.

ج- وصف متغير معدل البطالة: تشير المعطيات الاحصائية في الجدول السابق رقم (6) إلى أن المتوسط العام لمعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة بلغ **(18.0)**، وبانحراف معياري بلغ (1.1130)، في حين بلغ أقل معدل للبطالة في البلاد عام 2015بنسبة **(16.1%)** ، بينما كان أعلى معدل للبطالة تشهده البلاد بقيمة **(20.6%)** في عام .2021.

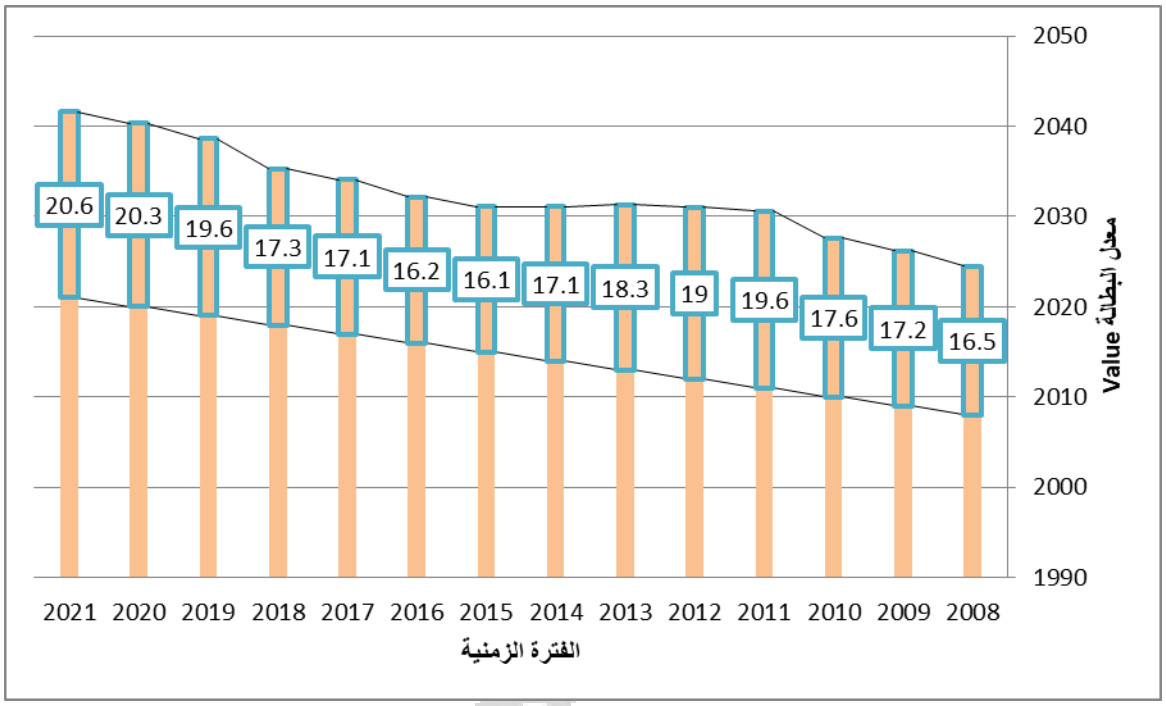

الشكل رقم (3) وصف متغير معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2008 - 2021).

مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يشير الشكل البياني السابق بوضوح إلى اتجاه معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، إذ سجلت معدلا منخفضاً وأخذت فيما بعد بالتزايد بمعدلات ضعيفة إلى أن وصلت إلى الذروة في العام 2021 وأخذت بعدها بالتراجع إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها في عام 2015 ومن بعد بدأت بالتزايد مرة اخرى.

6 .3 . تقدير النموذج القياسي للبحث

تناول الباحث هنا نتائج الاختبارات الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للبحث، وذلك **باستخدام نموذج تحليل الانحدار**، على النحو الآتي:

1- نموذج الانحدار القياسي Standard Regression Model

إذ يستخدم في وصف العلاقة الخطية بين متغيرات مستقلة ومتغير تابع، طالما المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها البعض وبالمتغير التابع وهنا (الإنفاق العام والإيرادات الضريبية) بالمتغير التابع (البطالة). وذلك بتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات رياضياً وبيانياً (خط الانحدار)، وتوضيح اتجاهها والتنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة.

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

2- خطوات توفيق نموذج انحدار

للحكم على صلاحية النموذج الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية) والمتغير التابع (معدل البطالة)، لابد وأن يتوافر في هذا النموذج مجموعة من الشروط أو الفرضيات، يمكن ايضاحها على النحو الاتي:

3- الشروط النظرية

اتفاق (أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار مع الاساس النظري الذي يحكم الظاهرة قيد الدراسة، وحيث أن الظاهرة قيد الدراسة، هي ظاهرة اقتصادية تقر بوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي العام والإيرادات الضريبية ومعدل البطالة طالما كان الإنفاق ومصدره من الايرادات الضريبية تنموياً يسهم في إنشاء مشروعات جديدة محفزة لزيادة الدخل وخلق فرص عمل، كما قد تقر بالعلاقة الطردية في حالة الإنفاق ومصدره من الايرادات الضريبة كان استهلاكياً، مثل الانفاق على شراء الاسلحة والحروب...إلخ.

4- الشروط الرياضية

ومن أهمها ما يلي:

أ- **اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي** Normality Test

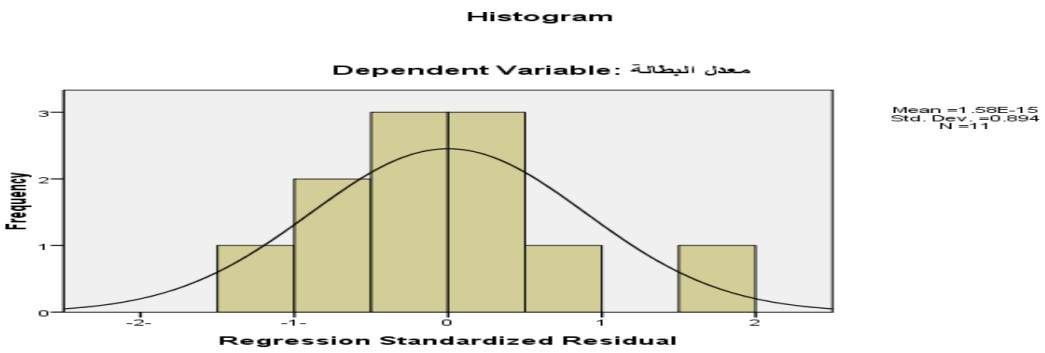

الشكل رقم (4) التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج

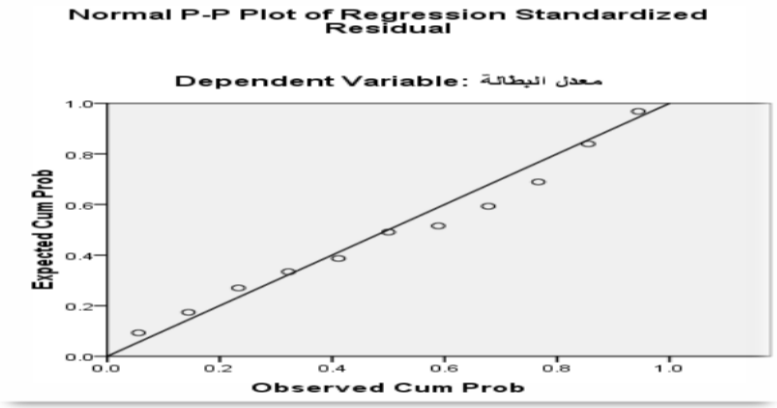

الشكل رقم (5) التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يتضح من الشكلين السابقين رقم (4)، (5) بأن البواقي في نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة الحالية تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يحقق أحد أهم شروط تطبيق الاختبار.

ب- **الاستقلال الذاتي للبواقي** (Autocorrelation) : لأنه في حال وجود ارتباط ذاتي للبواقي من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدر للخطأ يكون بأقل من قيمته الحقيقية. وبالتالي فإن قيمة احصاءات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل (F)، (T)، (R) تكون أكبر من قيمتها الحقيقية، مما يجعل القرار الخاص بجودة توفيق النموذج قرار مشكوك في صحته.**ويتم** الحكم على مدى وجود الاستقلال الذاتي للبواقي من خلال النظر الاشكال الآتية:

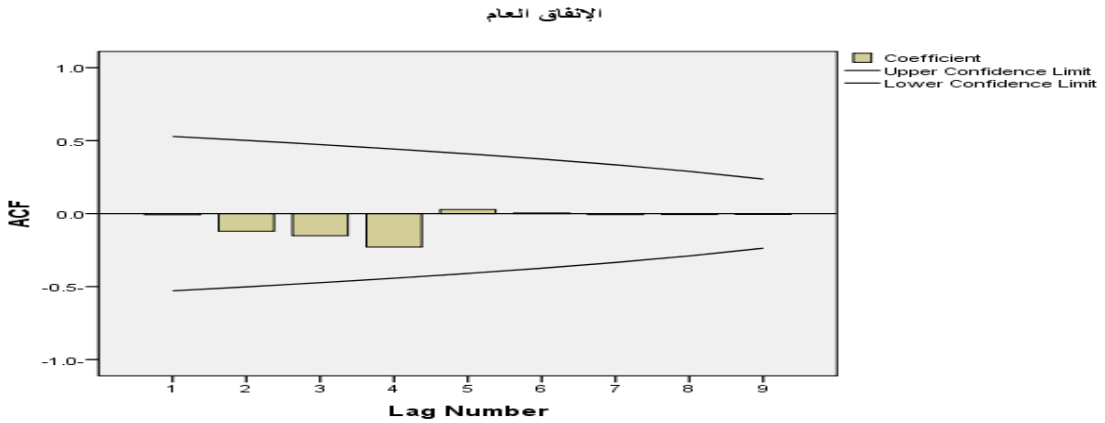

الشكل رقم (6) الارتباط الذاتي للبواقي فيما يتعلق بمتغير الإنفاق العام

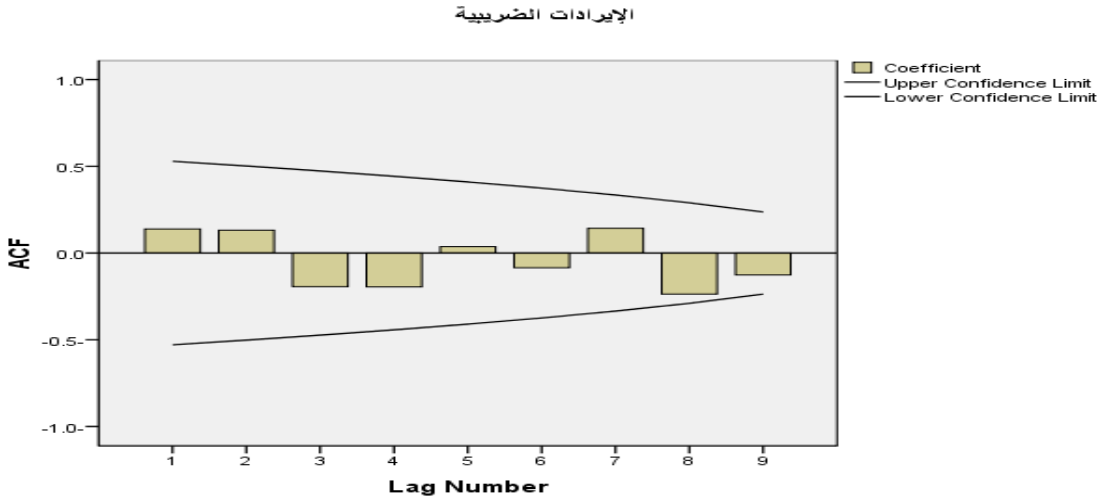

الشكل رقم (7) الارتباط الذاتي للبواقي فيما يتعلق بمتغير الإيرادات الضريبية

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

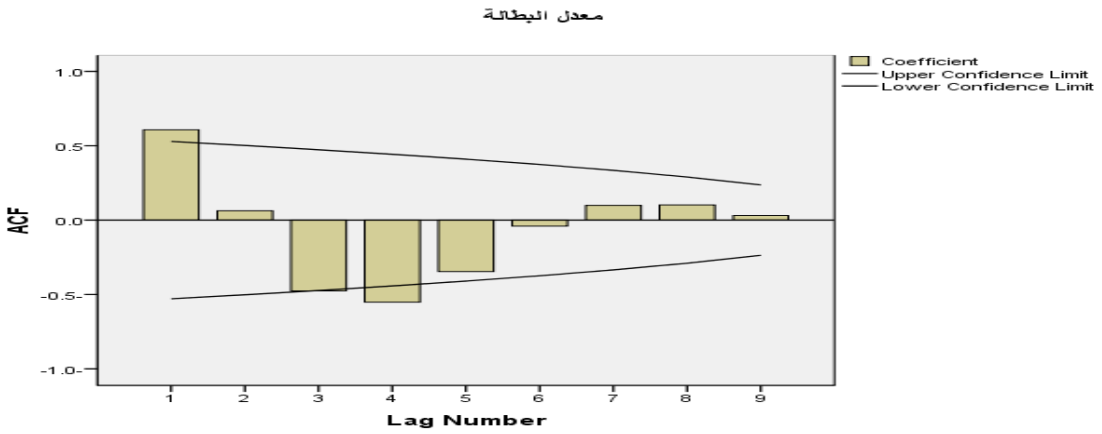

الشكل رقم (8) الارتباط الذاتي للبواقي فيما يتعلق بمتغير معدل البطالة

يتضح من الأشكال السابقة رقم (6)، (7)، (8)، بأنه لا يوجد في العموم ارتباط ذاتي للبواقي في قيم السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة الحالية، حيث يُعد مستوى المعنوية المشاهد لمعظم المتباطئات (Lag) في قيم المتغيرات أقل من($\alpha \leq 0.05$).

ج- اختبار تجانس البواقي Homoscedasticity

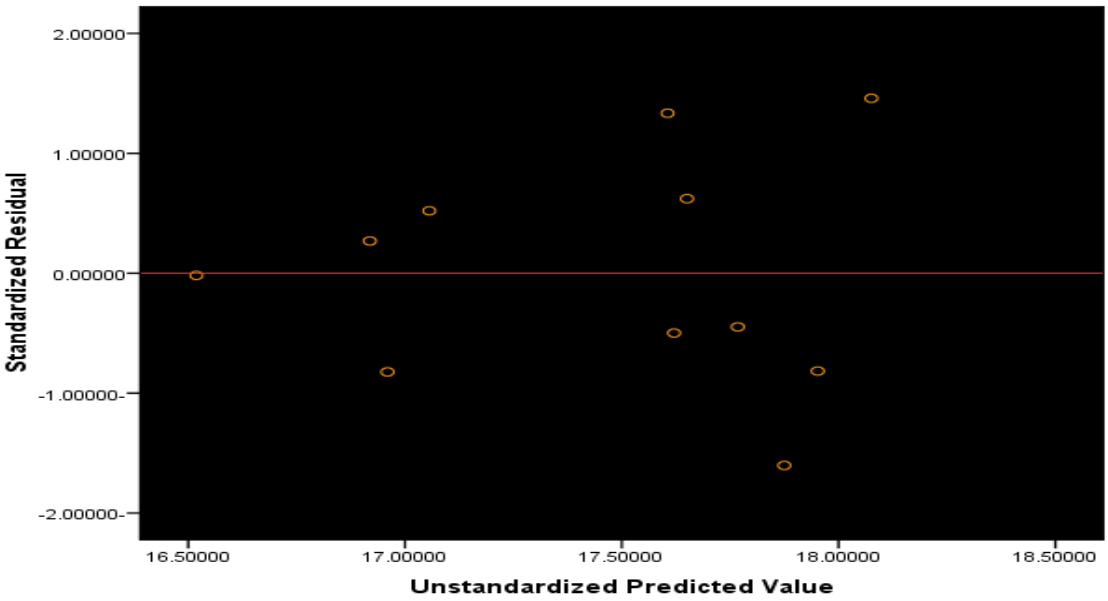

الشكل رقم (9) انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية لمعدل البطالة (2008 - 2021)

يتضح من الشكل السابق رقم (9) إن انتشار البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل ما بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث لا يمكن رصد نمط أو شكل معين لتباين البواقي، هذا فضلاً عن عدم وجود علاقة واضحة بين البواقي والقيم التقديرية[14]، **وبحسب** هذا متماشياً مع الفرض المتعلق بالخطية (Linearity). وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، كما أنه يدل على

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

توافر فرضيات التحليل بصورة عامة ولا يعاني النموذج المستخدم في الدراسة الحالية من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي ولا توجد حاجة إلى استخدام علاقات من درجات أعلى[15].

5- اختبار فرضية النموذج المقدر:

أ - بالنظر في الرسم البياني لعلاقة (الإنفاق العام ومعدل البطالة)

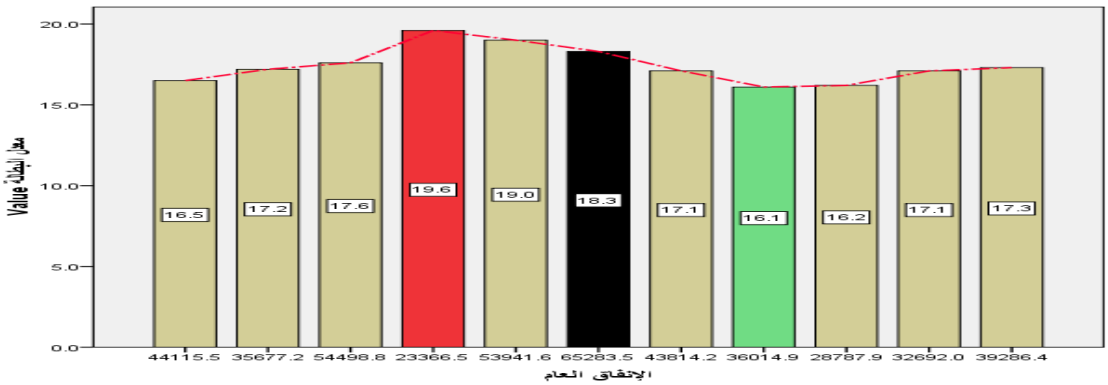

الشكل رقم (10) علاقة الإنفاق العام بمعدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2008 - 2021)

يلاحظ من الشكل السابق رقم (10) وجود علاقة متذبذبة بين متغير الإنفاق العام ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة البحث، إذ لوحظ بأن أعلى معدل للبطالة كان (20.6%) عندما كان الإنفاق العام في أدنى قيمة له (23366,5) بالعام 2011 وهي **(سنة استثنائية)**. بينما وصل معدل البطالة إلى أدنى معدل له (16.1%)

عندما كان حجم الانفاق بقيمة (36014,9) في عام 2015. وبالتالي النتائج تظهر لنا نموذجين من العلاقة (علاقة عكسية) بالفترات الزمنية (2008-2009) و(علاقة طردية) بالفترات الزمنية (2017 - 2021) وهذا يشير بطريقة أو بأخرى إلى ضعف تأثير الإنفاق العام في معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

بالنظر في الرسم البياني لعلاقة (الإيرادات الضريبية ومعدل البطالة)

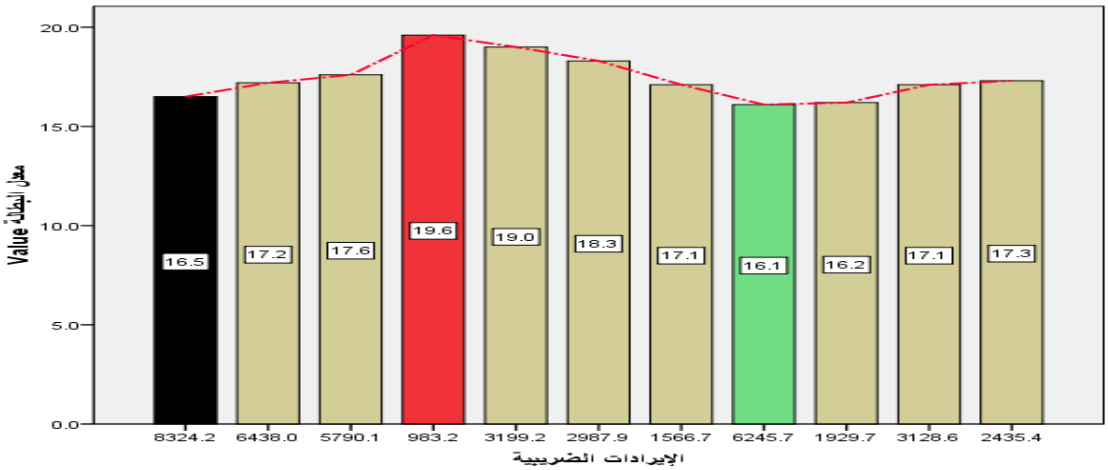

الشكل رقم (11) علاقة الايرادات الضريبية بمعدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2008 - 2021)

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

يلاحظ من الشكل السابق رقم (11) وجود علاقة متذبذبة بين متغير الايرادات الضريبية ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة قيد البحث ، إذ لوحظ بأن أعلى معدل للبطالة كان (20%.) عندما كانت حصيلة الايرادات الضريبية في أدنى قيمة لها (983,2) بالعام 2011 وهي **(سنة استثنائية)**. بينما وصل معدل البطالة إلى أدنى معدل له (16.1%) عندما كانت حصيلة الايرادات الضريبية بقيمة (6245,7) في عام 2015. وبالتالي النتائج تظهر لنا

نموذجين من العلاقة (علاقة عكسية) بالفترات الزمنية (2008-2009-2010) و(علاقة طردية) بالفترات الزمنية (2013-2014-2021) وهذا يشير بطريقة أو بأخرى إلى ضعف تأثير الإيرادات الضريبية في معدل البطالة خلال فترة البحث. وللتحقق أكثر، تم اللجوء إلى تطبيق الطريقة الرياضية، على النحو الآتي:

6- اختبار الفرضية

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق العام والإيرادات الضريبية في معدل البطالة في ليبيا خلال البحث." **إذ** تم اختبارها من خلال إعادة صياغتها على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية (H0): "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق العام والإيرادات الضريبية في معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من (2008- 2021)."

الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإنفاق العام والإيرادات الضريبية في معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة الممتدة من (2008- 2021)."

ولمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام والإيرادات الضريبية **(كمتغيرين مستقلين)** في معدلات البطالة **(كمتغير تابع)**، تم تطبيق الاختبار والحصول على النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (7) قياس أثر متغير الإنفاق العام والإيرادات الضريبية في معدل البطالة في ليبيا للفترة الزمنية (2008- 2021)

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية المشاهد	اختبارT		مستوى المعنوية المشاهد		القرار
					G	TAX	G	TAX	
أثـــر الإنفـــاق العـــام والإيـرادات الضـريبية فـي معدل البطالـة خـلال الفترة الزمنية قيد الدراسة.	.543[a]	.295	1.677	.247[a]	1.002	-1.705-	.346	.127	قبول H0

تشير المعطيات الاحصائية **في** الجدول السابق رقم (7) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين متغير **الإنفاق العام** ومتغير **الإيرادات الضريبية** ومعدل **البطالة** في الدولة الليبية خلال الفترة الزمنية (2008 - 2021) بلغت (0.543)، وبالتالي تُعد علاقة الارتباط بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع موجودة وهي علاقة ارتباط موجبة متوسطة. **كما تشير** المعطيات الاحصائية أيضاً **في الجدول ذاته** إلى أن معامل التحديد بلغ (295.)، وهو يعني أن التغيرات التي تحدث في معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2008 - 2021) تعزى إلى متغير الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بنسبة (29.5%). أي بمعنى كلما زاد أو انخفض متغير الإنفاق العام والإيرادات الضريبية زاد أو انخفض معدل البطالة ولكن بنسبة لا تتجاوز (29.5%). وبهذا يستنتج بأن ما نسبته (70.5%) تقريباً من التغيرات

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

التي تحدث في معدلات البطالة في الدولة الليبية خلال فترة الدراسة تعزى لمتغيرات مستقلة أخرى غير متضمنة في نموذج الدراسة الحالية.

كما تبين في العمود الثالث والرابع من الجدول السابق، إن قيمة (F) بلغت (1.677) عند مستوى معنوية مشاهد (.247[a]) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبالتالي يُعد نموذج الانحدار غير معنوي، **وبالتالي**

متغيري الإنفاق العام والإيرادات الضريبية غير دالا احصائيا عند مستوى معنوية (α ≤0.05) في توقعهما لمعدل البطالة. وإنه بالنظر إلى قيمة(T=**1.**002) للإنفاق العام عند مستوى معنوية مشاهد (.346) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وقيمة (T= -1.705-) للإيرادات الضريبية عند مستوى معنوية مشاهد (.127) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). يتضح بأن **الإنفاق العام والإيرادات الضريبية** لا يسهما في التنبؤ **بمعدل البطالة** للفترة قيد الدراسة. **وبالتالي تم** رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية (H0) التي نصها:-

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤0.05) للإنفاق العام والإيرادات الضريبية في معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة الزمنية (2008 إلى 2021)."

7 . النتائج و التوصيات

7 .1 . النتائج

1- انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية بالإنفاق العام وذلك بسبب زيادة وارتفاع إيرادات النفط والاعتماد الرئيسي في الإنفاق العام على الإيرادات النفطية من جهة و ضعف تحصيل الإيرادات الضريبية من جهة أخرى مما يثير قلق متزايد على مستقبل تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

2 - وجود فوارق كبيرة بين المقارباتِ النظرية والتطبيقية لعلاقة الانفاق العام والإيرادات الضريبية بمعدل البطالة ، وربما يعزى هذا إلى ظروف عدم الاستقرار والحروب التي شهدتها ليبيا وبخاصة في السنوات الأخيرة ، مما انعكست سلباً على توجيه أوجه الانفاق العام وتحصيل الايرادات الضريبية وإنفاقها نحو أوجه انفاق استهلاكي أكثر منها نحو أوجه إنفاق تنموي استثماري يسهم في إتاحة فرص عمل جديدة وبخاصة مع تزايد أعداد الباحثين عن عمل من الخريجين الليبيين من المؤسسات التعليمية والفنية.

3 - عدم وضوح السياسات والتشريعات المنظمة لسوق العمل وللأنشطة الاقتصادية والتي كانت سببا في حدوث الاختلالات في سوق العمل الليبي.

4 - توصل البحث إلى استنتاج مفاده "أن العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية (كمتغيرين مستقلين) ومعدل البطالة في ليبيا (كمتغير تابع) خلال الفترة الزمنية (2008- 2021) علاقة غير معنوية أي غير مؤثرة.

7 .2 . التوصيات

1- التناسق بين السياسة المالية والنقدية عبر تسهيلات حقيقية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية للبنك المركزي مع اجراءات حقيقية متمثلة بوزارة المالية عبر زيادة الانفاق الاستثماري الموجه نحو البنية التحتية تصب في مصلحة القطاع العام والقطاع الخاص ويقع من المرحلة النهائية في امتصاص نسب البطالة وتحسن واقع الاقتصاد الليبي.

2- وضع سياسة كفيلة باجراء اصلاحات اقتصادية هيكلية قائمة على اساس الاستثمار الحقيقي واصلاحات ادارية وقانونية وانتهاءاً بإصلاحات بالنظام المصرفي وسوق الاسهم وروؤس الاموال .

Copyright © LJAST
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية

3- اعطاء اهمية نسبية اكبر الى قطاع استخراج النفط لأنه المورد الاكثر اهمية في الموازنة العامة

4- إعادة النظر في النظام الضريبي القائم بما يكفل تحقيق ايرادات ضريبية تساهم في التنمية الاقتصادية.

5 - العمل على تحديث وإصلاح القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي وسوق العمل بما ينظم ويحفز حركة النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الخاص.

6 - منح القروض للمشاريع الصغيرة لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص على وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية.

8. المراجع

1-M.C. VAISH ; " Essentials of Macroeconomic Management " ; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi , 2009

2-D.N. Dwivedi ; " Macroeconomics : Theory and Policy " ; 3rd ed. ; Tata McGraw-Hill Education Private Limited ; New Delhi ; India ; 2010

3 - حراق مصباح ، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 6 ،2012

4 - - مهند خميس عبد ، فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 11 العدد 2 ، 2019.

5 - غدير هيفاء غدير السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري منشورات الهيئة العامة السورية- دمشق ، 2010 .

6 - شياب مجدي محمود ، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية ، 1988.

7 - رحيمي عيسى و قرقاد عادل ، ظاهرة البطالة أسبابها وأثارها ، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية ، العدد00 ، 2018.

8 - أحمد مندور وعطية المهدي ، دور السياسة المالية في مواجهة البطالة في ليبيا ، مجلة العلوم البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس المجلد الثاني والأربعون، الجزء الثالث ، 2018 .

9 - حمد خالد المهايني ، خالد الخطيب ، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة دمشق ، 2006 .

10 - محمد جمال ذيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع عمان ،2003.

11- نجيب، حسين على والرفاعي ، غالب عوض ، تحليل البيانات باستخدام الحاسوب (تطبيق شامل للحزمة SSPS): الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ،2006 .

12- عبد الفتاح ، محمد نجيب وآخرون ، التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج الجاهزة SSPS دليل منهجي للمستخدم ، وثيقة فنية رقم (13) ، جامعة الدول العربية ، قطاع الشؤون الاجتماعية المشروع العربي لصحة الأسرة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 2009.

Copyright © LJAST

حقوق الطبع محفوظة
لمجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية